

تحديات الغاز في المنطقة

إبراهيم زهران*

كيف تحولت مصر من مصدر للغاز إلى مستورد؟

أن تقوم مصر بتصدير الغاز الطبيعي أهم ثرواتها المطلوبة لتنمية البلد أمر يستحق التحليل، أمّا أن تقوم باستيراد الغاز الطبيعي بعد أن قامت بتصديره، فأمر يستحق التأمل.

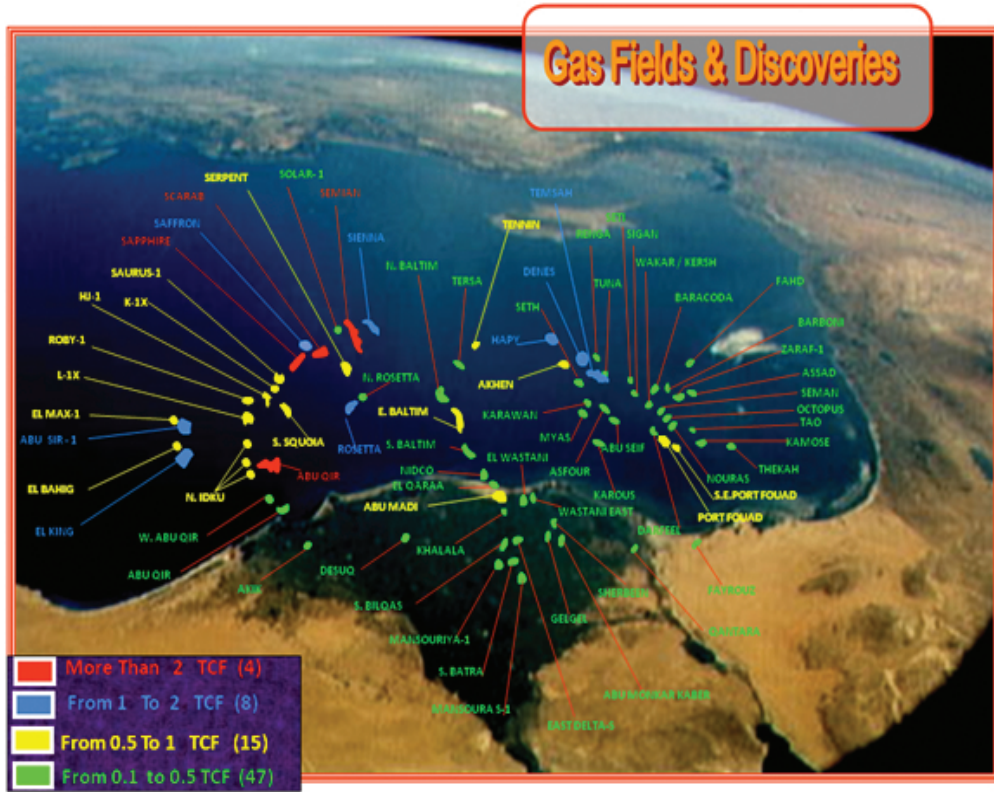
يذكر بعض المؤرخين أن استخدام البترول الخام بدأ في مصر منذ عهد الفراعنة كوقود للإضاءة في المصابيح، مثلما تُبين الرسوم على جدران المعابد، وتُعدّ مصر من أولى دول الشرق الأوسط التي يُكتشف فيها النفط في أواخر القرن التاسع عشر. أمّا الغاز الطبيعي فاكْتُشف أول حقل منه في منطقة أبو ماضي في دلتا النيل في سنة ١٩٦٧ من جانب شركة "بلاعيم" للبترول، وهي شركة مشتركة بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة الدولية للزيت (شركة إيطالية)، كما جرى أول اكتشاف غازي بحري في أبو قير في البحر الأبيض المتوسط في سنة ١٩٦٩، وتلا ذلك تحقيق عدة اكتشافات في القرعة، وقنطرة ١، وخلال ١، وناف، وبور فؤاد، وقار، وقرش، ثم حقل أبي الغراديق في الصحراء الغربية في سنة ١٩٧١.

هذه النتائج المشجعة لمرحلة الاستكشافات المبكرة شجعت على توسيع عمليات البحث في الدلتا والصحراء الغربية، وفي مياه البحر المتوسط حيث بدأت الاستكشافات الأولية في سنة ١٩٧٥.

وفي الوقت الحاضر، تُعدّ منطقة البحر الأبيض المتوسط واعدة في تحقيق الاكتشافات الغازية، وخصوصاً في المياه العميقة، وقد تم اكتشاف حقول: رشيد، وسافرون، وسيميان، وكنج مريوط، فضلاً عن اكتشافات أخرى في منطقة الصحراء الغربية وأهمها: القصر، والأبيض، ومطروح.

وساهمت هذه الاكتشافات إلى حد كبير في زيادة احتياط الغاز الطبيعي وزيادة إنتاجه اليومي، لكن بتسرع ومن دون دراسة موضوعية ومستقبلية، فدخلت مصر في

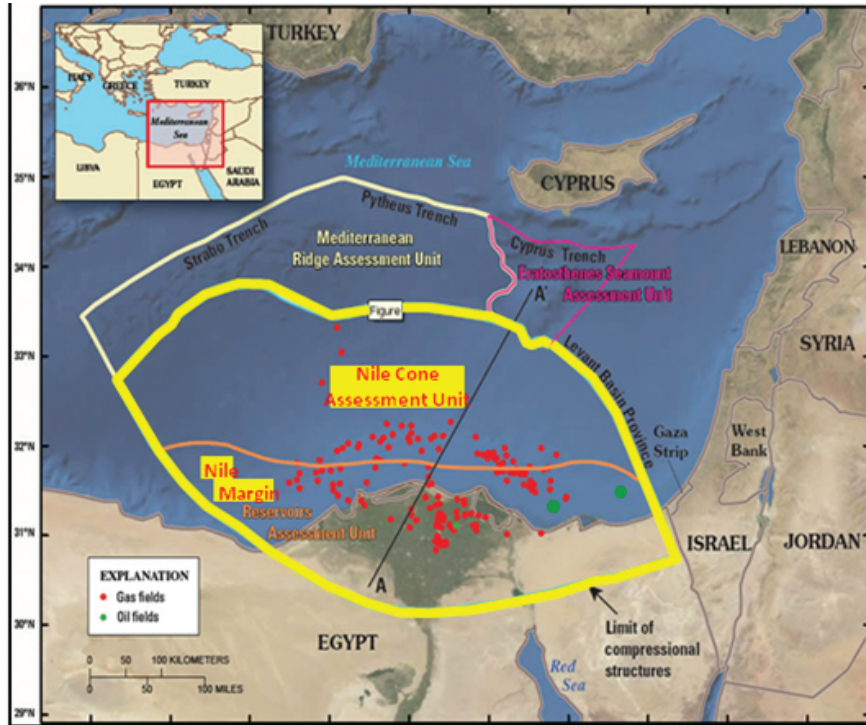
* خبير بترولي دولي، لديه خبرات متنوعة في مصر والعالم بمجال تقويم وتطوير حقول البترول والغاز، وعضو مشارك ومؤسس للعديد من المحافل العلمية، وصاحب قضية وقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل.



خريطة حقول الغاز والاستكشافات

قائمة الدول المصدرة للغاز المسال والطبيعي إلى الدول العربية المجاورة من خلال مشروع خط الغاز العربي، وفي الوقت نفسه حاولت الموازنة بين الطلب المحلي المتزايد والتصدير. تدرجت مصر في سياسة التعامل مع الشركات الأجنبية لاستكشاف الغاز الطبيعي، فبدأت بالتعاقد مع الشركات الأجنبية لاكتشاف حقول الغاز ثم تسليمها من دون استثمارها وتطويرها، وبعد ذلك عندما بدأت باستخدام الغاز الطبيعي كوقود في السوق المحلية وبعد ارتفاع أسعار البترول العالمية نتيجة عدة عوامل سياسية، أدخل قطاع البترول في سنة ١٩٨٠ بندا جديدا في الاتفاقيات المبرمة مع شركات الإنتاج الأجنبية تحصل بمقتضاه تلك الشركات على حوافز مادية تعويضاً عن تكاليف الاستكشاف، وفي سنة ١٩٨٧ زيدت تلك الحوافز ليصبح نصيب الشريك الأجنبي في حقول الغاز مثل نصيبه في حقول البترول، مع التزام قطاع البترول شراء هذا النصيب بسعر يعادل سعر المازوت - بدلاً من استخدام الغاز - لتشجيع الاستثمارات الجديدة في البحث والتنقيب بعد انهيار أسعار البترول العالمية. وفي سنة ١٩٩٤، جرى تعديل الاتفاقيات وزيادة سعر شراء نصيب الشريك الأجنبي ليعادل سعر خليط زيت السويس بدلاً من المازوت، الأمر الذي جذب العديد من الشركات العالمية للتنقيب في المياه العميقة، والذي يتطلب استثمارات كبيرة، وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الاحتياط. وبدءاً من تموز / يوليو

٢٠٠٠، تم تعديل سعر الغاز بصيغة وُضع فيها حد أقصى للسعر الذي يحصل عليه الشريك الأجنبي، وهو ٢,٦٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مهما ترتفع أسعار البترول الخام. وخلال سنة ٢٠٠٠، نجحت وزارة البترول في مفاوضاتها مع الشركاء الأجانب لوضع حد أقصى لسعر الغاز في الاتفاقيات البترولية يتراوح بين ٢,٥ و ٢,٦٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وتستحوذ الهيئة المصرية العامة للبترول على حصة الشريك من الغاز المخصصة لاسترداد المصروفات السابقة لمجابهة الطلب على الغاز في الاستهلاك المحلي، ويتم تعويض الشريك عن ذلك بما يوازي القيمة المطلوبة لاسترداد المصروفات السابقة، ويبلغ المقابل في الوقت الحاضر ٣,٩ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وكشف سفير قبرص في القاهرة، سوتس لياسيدس، في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، أن شركات قبرصية متخصصة بالتنقيب عن الغاز الطبيعي، اكتشفت كميات ضخمة من هذا الغاز داخل الحدود البحرية المصرية. وأكد أن الشركات القبرصية هي بصدد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية لاستخراج الكنز الجديد من الغاز الطبيعي الذي لم تحدد كميته حتى الآن، لكنه قادر على جعل مصر في طليعة الدول المصدرة للغاز الطبيعي على مستوى العالم. وتمتلك مصر ما يُقدَّر بـ ١٪ من الاحتياط العالمي (احتياط مرجح وليس مؤكداً). وبينما



الخريطة الجيولوجية لمصر

كانت الاكتشافات تشير إلى أن مصر تضم ثاني أكبر احتياطي محتمل للغاز الطبيعي في المياه العميقة في العالم، فإن هذا الاحتياط ذهب في معظمه إلى قبرص وإسرائيل نتيجة اتفاقية تقسيم المياه الاقتصادية مع قبرص، إذ تم اكتشاف حقول أفروديت لقبرص وشمشون وليفايثان لإسرائيل باحتياط مؤكد يبلغ ٢٠٠ تريليون قدم مكعب، وخرجت مصر خالية الوفاض من مياهها الاقتصادية.

في الحقبة الأخيرة تتابعت التقارير العلمية والإعلامية عن عمليات بشعة من طرف إسرائيل وقبرص وحتى اليونان للاستيلاء من دون وجه حق على حقول الغاز التي تم اكتشافها في المياه العميقة شرق البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من أن هذه الحقول تقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، كما حددتها معايير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢، والتي شاركت مصر في صوغها وانضمت إليها، علماً بأن المنطقة المذكورة تتداخل فيها الحدود المصرية والقبرصية والإسرائيلية.

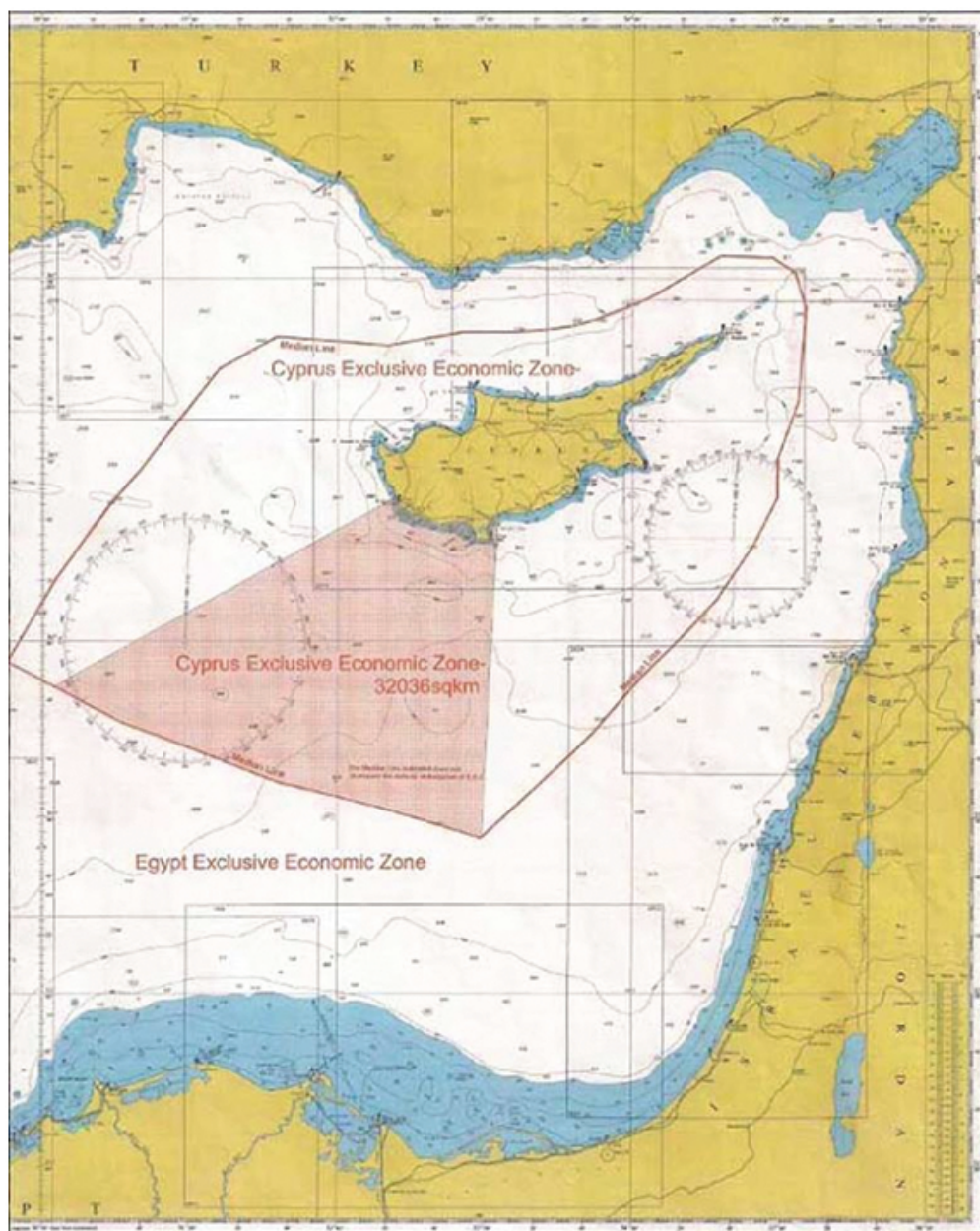
الدولة	حقل الغاز	الاكتشاف	الإنتاج	احتياط بليون م ³	القيمة مليار \$
إسرائيل	ليفايثان	٢٠١٠/٦	٢٠١٢/١٢	٤٥٠	٨٠
قبرص	أفروديت	٢٠١١/١	٢٠١٣	٦٧٠	١٢٠
إسرائيل	شمشون	٢٠١٢/٤	٢٠١٣	١٠٠	٢٠

وقد أفاد وزير خارجية قبرص الذي عقد الاتفاقية، في مذكراته، بأنه دخل المفاوضات ومعه خريطة عليها توصيات الشركات العالمية للحصول على مخزون معين، وبأن المفاوضات المصريين أعطوه ما طلبه، علاوة على مساحات أخرى حولها!!

الإنتاج والاستهلاك

بدأ الاستغلال التجاري للغاز الطبيعي في مصر في سنة ١٩٧٥ بكمية تعادل ٠,٤٪ من إجمالي استهلاك المواد البترولية (زيت خام ومكثفات وغاز طبيعي وبوتاغاز)، ووصل خلال السنة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ إلى ما يوازي نصف إجمالي استهلاك المواد البترولية، علماً بأن إنتاج الغاز الطبيعي كان ٣٨,٣ مليون طن مكافئ في السنة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ يتم استهلاك ٧٠٪ منه محلياً. وتنتشر حقول الغاز الطبيعي في مناطق في البحر الأبيض المتوسط (وتضم منطقة رشيد التي تنتج ٤٠٪ من إنتاج مصر، والصحراء الغربية وتنتج ٢٥٪، والدلتا).

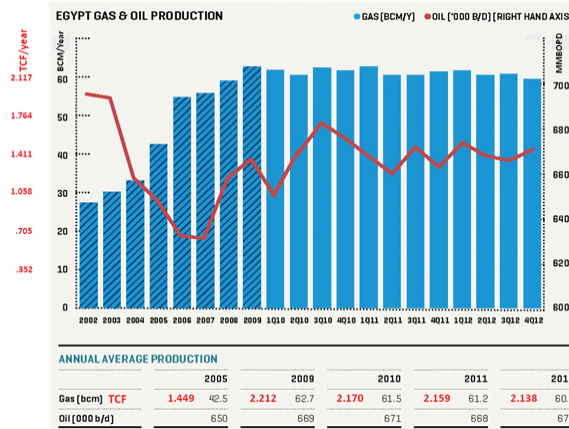
وقد زاد استهلاك مصر من الغاز الطبيعي من ٢ مليون طن مكافئ في السنة ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلى ٢٣ مليون طن مكافئ في السنة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، وطبقاً لأرقام سنة ٢٠٠٥،



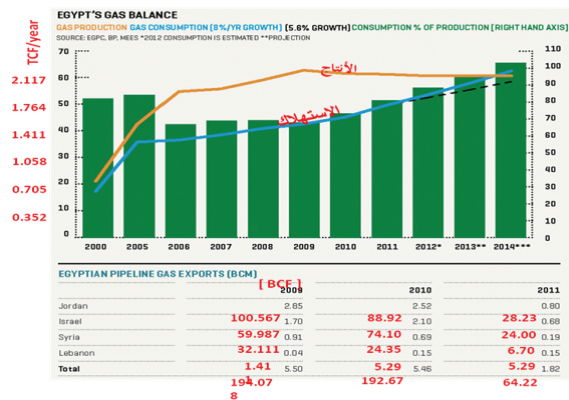
خريطة المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر وقبرص

فإن مصر هي الدولة الأولى في استهلاك الغاز في أفريقيا، والثالثة في الوطن العربي بعد السعودية والإمارات.

وتصدّر قطاع الكهرباء استهلاك الغاز بنسبة ٦١٪ من الغاز الطبيعي في السنة



رسم بياني لإنتاج الغاز والنفط



رسم بياني لميزان إنتاج الغاز واستهلاكه



رسم بياني لتوزيع الحصص بين مصر وشركائها

٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، تلاه قطاع الصناعة، ثم الأسمدة والأسمنت والحديد والصلب.

تصدير الغاز الطبيعي المصري

لقد عارض بعض الخبراء المصريين تصدير الغاز الطبيعي المصري لأسباب عديدة ارتأوا منها:

- ١ - عدم وجود فائض عن حاجة السوق المحلية منذ سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠١٠.
 - ٢ - عدم وجود مؤسسات خبرة مستقلة تقوم بتقدير الاحتياط المبالغ فيه.
 - ٣ - عدم امتلاك مصر من الاحتياط فعلياً إلا ثلثه، والباقي يملكه الشريك الأجنبي.
 - ٤ - عدم وجود فائدة مادية أو تقنية كبيرة مستفادة من التصدير.
 - ٥ - الخوف من استنزاف التصدير الشديد للاحتياط، كون الشركات المنتجة تحصل على ٤٠٪ - لاحقاً أصبحت النسبة ٣٠٪ - من الغاز في مقابل نفقات الاستكشاف والتنمية والإنتاج.
 - ٦ - فترة ٣٤ عاماً التي أعلنت كفترة متبقية لنفاد الغاز المصري هي فترة قصيرة.
 - ٧ - الزيادة المطردة في الاستهلاك المحلي من البترول والغاز الطبيعي من ٧,٥ ملايين طن في سنة ١٩٧٥ إلى ٥٢ مليون طن في سنة ٢٠٠٦ بمعدل زيادة سنوية ٦,٥٪، الأمر الذي يؤدي إلى التهام الاحتياط.
 - ٨ - تبلغ حصة مصر ١٪ من الاحتياط العالمي للغاز، ومع ذلك فإنها تصدر غازها الطبيعي إلى أوروبا التي تمتلك ٣٩,٢٪ من الاحتياط العالمي.
 - ٩ - انخفاض قيمة تصدير الغاز الطبيعي مسالاً إلى ٥,٥ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أما السعر قبل الإسالة فهو ٢,٢ دولار.
- وقد تنبه رشدي سعيد، أحد أبرز رجال العلم في مصر وهو أستاذ في الجيولوجيا، وتولى إدارة مؤسسة التعدين والأبحاث الجيولوجية (١٩٦٨ - ١٩٧٧)، إلى خطورة الأمر، ووجه نداء إلى الحكومة المصرية يناشدها فيه وقف تصدير الغاز الطبيعي المصري، واستخدامه بدلاً من ذلك في التنمية الاقتصادية في مصر. كما تقدمت المجالس القومية المتخصصة بتقرير في سنة ٢٠٠٥ طالبت فيه بعدم تصدير الغاز، لأن مصر ستبدأ باستيراده في سنة ٢٠١١. غير أن هذه المناشدات لم تمنع أصحاب المصالح والعمولات من تصدير الغاز الطبيعي عبر خط الغاز العربي إلى الأردن في سنة ٢٠٠٣، ومن تصدير الشحنة الأولى من الغاز الطبيعي المسال من طرف شركة إيجاس في سنة ٢٠٠٥.

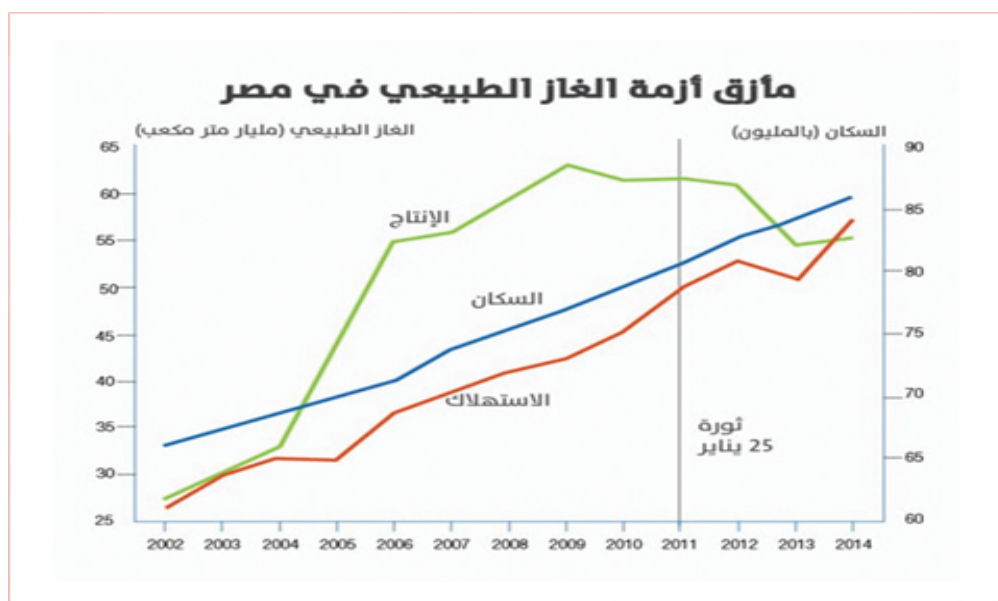
مشاريع وموانئ تصدير الغاز الطبيعي المصري مسالاً

في مصر حالياً شركتان لإسالة الغاز الطبيعي هما: شركة إيجاس في دمياط، والمصرية للغاز الطبيعي المسال في منطقة إدكو على بعد ٥٠ كم شرقي الإسكندرية، وقد بدأ تصدير الغاز المسال من هاتين الشركتين في سنة ٢٠٠٥، وبلغ إجمالي ما تم تصديره خلال سنة ٢٠٠٥ من الغاز المسال ١٧,٣ مليار متر مكعب، الأمر الذي جعل مصر تحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم في صادرات الغاز المسال.

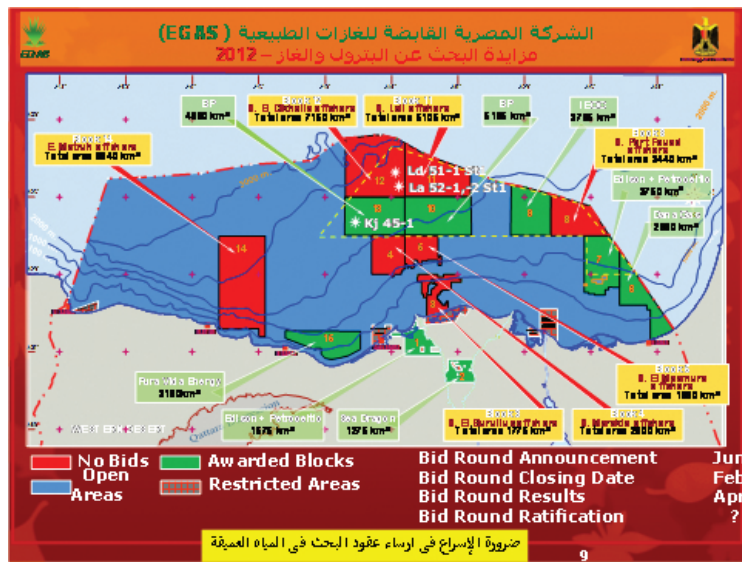
جدول بتوقعات إنتاج البترول والغاز خلال ١٠ أعوام

إجمالي عشر سنوات مالية	الإجمالي	عام ٢٠١٣ فقط
أولاً: الزيت البترولي		
إنتاج الزيت الخام ألف طن	٢٨٦,٤٥٧	٢٨,٣٩٣
إنتاج المتكثفات ألف طن	٤١,٠٣٨	٣,٩٠٤
إجمالي الإنتاج من الزيت ألف طن	٣٢٧,٥٣٠	٣٢,٢٩٧
البوتاغاز ألف طن	١١,٠٠٣	٩٥٠
إجمالي الإنتاج من البترول ألف طن	٣٣٨,٥٣٣	٣٣,٢٤٧
نصيب مصر العيني من البترول ألف طن (شاملاً البوتاغاز)	٢٠٢,٨٥٢	١٨,٤٦٣
نسبة نصيب مصر إلى الكلي	٦٠٪	٥٦٪
استهلاك مصر من البترول السائل ألف طن	٢٦٦,٠٠٦	٣١,٣٥٨
تطور الاستهلاك في العشر سنوات	٤٤٪	
الكميات التي عوّض عنها الشريك نقداً ألف طن للاستخدام المحلي	٦٣,١٥٤	١٢,٨٩٥
سعر التعويض بالسعر العالمي	٥٩	٩٠
قيمة التعويض النقدي (على حساب الخزنة العامة) ألف دولار	٢٧,٠٦٤,٧٦٧	٨,٤٧٢,٠١٥
ثانياً: الغاز الطبيعي		
إنتاج الغاز بالمليار قدم مكعب	١٥,٢٦٢	٢,٢٢٥
الإنتاج الكلي للغاز ألف طن مكافئ	٣٢٢,٨٥١	٤٧,٣٦١
نصيب مصر العيني من إنتاج الغاز الطبيعي ألف طن مكافئ	١٥٨,٦٩٥	٢١,٨١٤

نسبة نصيب مصر من الغاز إلى الكلي	٤٩٪	٤٦٪
استهلاك مصر من الغاز الطبيعي مليون طن مكافئ	٢٤١,٢٨٤	٣٧,٥٨٧
تطور استهلاك الغاز في عشر سنوات	٨٩٪	
الكميات التي عوّض الشريك عنها نقداً ألف طن مكافئ	٨٢,٥٨٩	١٥,٧٧٣
سعر تحويل الكميات من الغاز إلى دولارات (الاتفاقية) دولار للطن	١,٤١٠	١٤١
المبالغ المعوّضة نقداً (من خزانة الدولة) مليون دولار	١١,٦٤٥	٢,٢٢٤
المتبقي من الغاز من الإنتاج الكلي بعد الاستهلاك المحلي مليون طن مكافئ	٨١,٥٦٧	٩,٧٧٤
نسبة المصدر إلى المنتج من الغاز	٢٥٪	٢١٪
ثالثاً: الخلل المالي لربحية هيئة البترول		
فائض هيئة البترول للخزانة العامة مليون جنيه	١٠٠,٤٠٩	
دعم الخزانة العامة لهيئة البترول مليون جنيه	٢٧٣,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠



رسم بياني لمأزق أزمة الغاز الطبيعي في مصر



رسم بياني لمساحات المزايدات على استكشاف النفط والغاز
في سنة ٢٠١٢

واستغرق إنشاء شركة إيجاس في دمياط ٥٢ شهراً، على مساحة ١,٢ مليون متر مربع، ويضم المشروع وحدة واحدة - ويمكن إضافة ٣ وحدات أخرى - بطاقة ٧,٥٦ مليارات متر مكعب غاز مسال لإنتاج ٤,٨ ملايين طن غاز مسال سنوياً، وباستثمارات تبلغ ١,٣ مليار دولار. وهو مشروع مشترك بين كل من: يونيون فينوسا الإسبانية: ٨٠٪؛ الهيئة المصرية العامة للبترول: ١٠٪؛ المصرية القابضة للغازات الطبيعية وإيجاس: ١٠٪.

ويضم المشروع مستودعين سعة الواحد ١٥٠,٠٠٠ متر مكعب، ورسيفاً لنقلات الغاز العملاقة التي تتراوح سعتها ما بين ٤٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ متر مكعب.

أمّا مشروع إسالة الغاز الطبيعي في إدكو فيتكوّن من وحدتين (مصنعين) لإسالة الغاز الطبيعي طاقة كل منهما ٣,٦ ملايين طن (٥ مليارات متر مكعب) سنوياً - ويخطط لأن تُزاد إلى ٦ وحدات مستقبلاً - بإجمالي استثمارات بلغت ٤,٦ مليارات دولار تشمل البحث والاستكشاف والتنمية والإسالة والتصدير. ويتكون المشروع من أربع شركات هي: المصرية للغاز الطبيعي المسال؛ أوبكو - المصرية لتشغيل مشروعات إسالة الغاز الطبيعي؛ البحيرة لإسالة الغاز الطبيعي، التي تملك وحدة الإسالة الأولى بتكلفة استثمارية تبلغ ١,٢ مليار دولار؛ إدكو لإسالة الغاز الطبيعي، التي تملك وحدة الإسالة الثانية بتكلفة استثمارية تبلغ ٩٦٥ مليون دولار، والشركة مملوكة لكل من: الهيئة المصرية العامة للبترول، والمصرية القابضة للغازات الطبيعية - إيجاس: ٢٤٪، و"البريطانية للغاز" (British Gaz): ٣٥,٥٪، و"بتروناس الماليزية": ٣٥,٥٪، و"الفرنسية للغاز" (Gaz de France): ٥٪.

والمصرية للغاز الطبيعي المسال هي الشركة المالكة للموقع ومشتملاته (الميناء ومحطة توليد القوى الكهربائية) في إدكو، على مساحة ٣٩٠ فداناً، وتتحكم هذه الشركة في أي توسعات مستقبلية.

أمّا شركة أوبكو فتقوم بإدارة الموقع وتشغيله وصيانته، وكل من شركتي "البحيرة" و"إدكو" لإسالة "الغاز الطبيعي" تدير إحدى وحدتي الإسالة، وكل منهما مستقلة ومسؤولة عن أعمال الإسالة. ويتضمن المشروع ٦٠,٠٠٠ متر مكعب من الأعمال الخرسانية، ورصيفاً بحرياً لتصدير الغاز بطول ٢,٤ كيلومتر في عمق البحر، ومستودعين لتخزين الغاز المسال تبلغ سعة الواحد منها ١٤٠,٠٠٠ متر مكعب / ٥,٧٦ أطنان، علاوة على ٢٢ وعاء ضغط (pressure vessel) يبلغ إجمالي وزنها ٦٠٠ طن، ومحطة للمياه العذبة في "إدفيينا" خاصة بالموقع، وناد اجتماعي رياضي للقاطنين في إدكو، ويحتل مساحة ٦٠٠٠ متر مربع.

ويُعدّ رصيف المشروع الذي تم تصميمه لتصدير الغاز الطبيعي المسال أول ميناء بحري متخصص في مصر، وهو يقع على ساحل البحر المتوسط شرقي خليج أبي قير على بعد ٤٠ كيلومتراً من الإسكندرية. ويتضمن الميناء، فضلاً عن أماكن الرسو، منطقة انتظار قطرها ميل واحد، والرصيف مُعدّ لاستقبال الناقلات ذات الحمولة ما بين ٤٠,٠٠٠ و ١٦٠,٠٠٠ متر مكعب. وقد تعاقدت الشركة الفرنسية للغاز، في سنة ٢٠٠٢ على شراء إنتاج الوحدة الأولى لمدة ٢٠ عاماً بإجمالي ١٠ مليارات دولار ليتم تصديره إلى فرنسا بصورة أساسية، الأمر الذي يمثل ١٠٪ من حاجات فرنسا من الغاز الطبيعي (البالغة ٤٤,٧ مليون متر مكعب)، والتي تُعدّ أكبر مستورد أوروبي للغاز المسال بنصيب ٢٥٪ من إجمالي صادرات أوروبا.

خط الغاز العربي

"خط الغاز العربي" هو من أوائل خطوط الغاز العربية التي تمثل نموذجاً متميزاً لمشاريع التعاون العربي. وبدأت أولى خطوات إنشائه العملية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠ بتوقيع مذكرة تفاهم بين مصر وسورية ولبنان لتصدير فائض الغاز الطبيعي المصري وتسويقه عن طريق مدّ خط بحري من مصر إلى لبنان، ثم في سنة ٢٠٠١ انضم الأردن إلى المشروع ليتحول الخط إلى خط بري في معظمه مروراً بالأردن. وجرى الاتفاق على تأسيس الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز وكذلك الهيئة العربية للغاز للإشراف على نقل الغاز الطبيعي بين هذه البلاد، عن طريق إنشاء خط سعته ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً ينقل الغاز إليها، ثم لاحقاً إلى تركيا ومنها إلى أوروبا عبر ثلاث قارات، وقد انضم العراق إلى المشروع في سنة ٢٠٠٤.

وتم مدّ خط للغاز الطبيعي لتغذية مشروع "خط الغاز العربي" من منطقة الجَميل قرب مدينة بور سعيد المصرية حتى مدينة القنطرة المصرية، ثم بطول ١٩٣ كم وبقطر ٣٦ بوصة عبر سيناء إلى مدينة الشيخ زويد قرب الحدود المصرية - الفلسطينية مروراً بمدينة العريش، وهو يضم ١٣ محطة محابس و٤٦ نقطة عبور (crossing)، قامت بتنفيذهما شركة بتروجيت المصرية.

وفي سنة ٢٠٠٣ افتُتحت المرحلة الأولى من مشروع خط الغاز العربي، والتي تمتد من مدينة العريش المصرية إلى مدينة العقبة الأردنية مروراً بمدينة طابا المصرية، بهدف تغذية محطة كهرباء العقبة التي استهلكت ١,٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في سنة ٢٠٠٥. وأدى استخدام المحطة الغاز الطبيعي إلى انخفاض معدلات التلوث البيئي، كما أنه وفّر

في تكاليف الوقود بنسبة وصلت إلى ٤٠٪ بعد ارتفاع أسعار المواد البترولية الأخرى في حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

وتضمنت هذه المرحلة مدّ خطين رئيسيين: أرضي وبحري، أنجزتهما شركة غاز الشرق المصرية في وقت قياسي، وباستثمارات بلغت ٢٢٠ مليون دولار. الخط الأرضي مصنوع من مادة البولي إيثيلين المغلف، ويمتد من العريش حتى طابا بطول ٢٤٨ كم وبقطر ٣٦ بوصة، منها ٢٢ كم في منطقة صخرية ترتفع عن سطح البحر ٨٦٠ متراً، ويضم ١٢ محطة محابس و٥٣ نقطة عبور، بينما يبلغ طول الخط البحري الممتد من طابا إلى العقبة ١٦ كم وبقطر ٣٦ بوصة في مياه يصل عمقها إلى ٨٥٠ متراً.

أمّا المرحلة الثانية من هذا المشروع فهي عبارة عن خط مصنوع من الصلب ومغلف بطبقة حماية من مادة البولي إيثيلين، ويمتد من مدينة العقبة إلى مدينة رحاب شمال الأردن، على بعد ٢٤ كم من الحدود السورية، بطول ٣٩٣ كم وبقطر ٣٦ بوصة. ويضم هذا الخط ١٥ محطة محابس و١١٣ نقطة عبور، وتم الانتهاء منه وجرى تشغيله تجريبياً في سنة ٢٠٠٥ في ١٨ شهراً، وغذى في سنة ٢٠٠٦ محطتي كهرباء سمرا ورحاب بالغاز الطبيعي، وذلك قبل الموعد المحدد مسبقاً بـ ١٣ شهراً.

خط الغاز الإسرائيلي

مع توقيع اتفاق أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين برز اسم نمرود نوفيك الذي انضم إلى شركة ميرحاف الإسرائيلية التي يملكها رجل الأعمال الإسرائيلي يوسي ميمان، وقدمت الشركة اقتراحاً إلى الحكومة المصرية بإقامة خمسة مشاريع كبرى كان أحدها تصدير الغاز إلى إسرائيل.

وقد وافق مجلس الوزراء المصري مبدئياً، في إثر تقديم طلب رسمي من الشركة للهيئة العامة للبترول وقّعه رجل الأعمال المصري النافذ حسين سالم، على إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي بسعر ١,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نيسان / أبريل ٢٠٠٠، لمصلحة شركة كهرباء إسرائيل. وتبع ذلك مذكرة تفاهم في ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٥، تنص على أن تقوم شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) المصرية التي تملكها الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وشركة ميرحاف الإسرائيلية ورجل الأعمال حسين سالم، بتصدير الغاز بمعدل ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً بسعر ثابت لمدة ١٥ عاماً حتى سنة ٢٠١٥، قابلة للتمديد عشرين عاماً تنتهي في آذار / مارس ٢٠٣٠، وبسعر يشمل النقل، ويبلغ ٢,٦٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أن برميل النفط المكافئ سعره ١٥,٤ دولاراً، وسعر آجل هو ١٣ دولاراً في بداية سنة ٢٠٠٦.

وأبرم العقد في ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٥ بين وزير البترول المصري السابق سامح فهمي ووزير البنية التحتية الإسرائيلي حينها بنيامين بن إليعازر، وقُدّمت امتيازات إلى الشركة الوليدة، مثل الإعفاء الضريبي. كما قامت شركة كهرباء إسرائيل الحكومية بإقراض شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز ١٨٠ مليون دولار لإنشاء الخط في مقابل إمدادها بالغاز الطبيعي. وفي سنة ٢٠٠٦ تم عقد صفقة بين كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة

المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) كطرف أول، وبين شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) كطرف ثان، مع شركة كهرباء إسرائيل لتصدير الغاز، بضمان خطاب نيات من طرف رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول. وبدأ الغاز الطبيعي المصري يتدفق إلى محطة توليد القوى الكهربائية في عسقلان في أول أيار / مايو ٢٠٠٨ بقدرة ٨٠٠ ميغاوات عن طريق خط بحري قامت بمده شركة شرق البحر المتوسط للغاز.

ولاحقاً باع حسين سالم ٢٥٪ من حصته في شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) إلى شركة الغاز الوطنية التايلاندية، وباع ١٢٪ من حصته أيضاً إلى المستثمر الأميركي سام زال مع شريكين آخرين، وحصل هو ومساندوه على أرباح تُقدَّر بـ ٦٠٠ مليون دولار من صفقات تصدير الغاز. ولاقى تصدير الغاز إلى إسرائيل معارضة شعبية كبيرة بصورة خاصة، وشهد مجلس الشعب المصري جانباً مهماً من فصول النقاش بشأن تصدير الغاز إلى إسرائيل عندما أعلن رئيس المجلس أنه لم يتم عرض اتفاقية التصدير هذه على المجلس، فردّت الحكومة أنه لا توجد اتفاقية لأن التصدير يتم بين الشركات، وأن دور الحكومة المصرية يقتصر على مدّ خطوط الأنابيب! ثم تقدم ٣٠ عضواً في المجلس بطلب لإعداد مشروع لوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل، غير أن المجلس رفض طلبهم، فقامت لجنة الصناعة في مجلس الشعب بتقديم تقرير عن تصدير الغاز الطبيعي طالبت فيه بتعديل جميع الاتفاقيات القائمة، وفي مقدمتها مع إسرائيل، وتحفظت عن كون بعض بنود اتفاقيات التصدير سرية، مؤكدة ضرورة عدم تكرار ذلك.

وفي ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها بوقف تنفيذ قرار وزير البترول استناداً إلى المادة ١٢٣ من الدستور التي تنص على حماية موارد ثروة البلد الطبيعية لأنها ملك للأجيال المستقبلية وليست الحالية فقط، كما أنه كان من واجب الحكومة اللجوء إلى مجلس الشعب للحصول على موافقته على أي التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية. وفي اليوم التالي بادرت هيئة قضايا الدولة إلى الطعن في الحكم. وفي ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ قضت محكمة القضاء الإداري للمرة الثانية بوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل بأسعار تقلّ عن الأسعار العالمية، ملزمة الحكومة بتنفيذ الحكم. وفي ٢ شباط / فبراير ٢٠٠٩ قبلت المحكمة الإدارية العليا الطعن المقدم من هيئة قضايا الدولة نيابة عن الحكومة المصرية في حكم وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل، متذرة بما يترتب على وقف التصدير من مساس بالتزامات الدولة وتعهداتها مع الدول الأخرى، ورأت دائرة فحص الطعون أن قرار التصدير يدخل ضمن أعمال السيادة. وفي ٢٣ من الشهر نفسه، تم تقديم ٣ استجابات إلى مجلس الشعب، لكنها أسقطت كلها واعتُبرت كأنها لم تكن. وأخيراً في ٢٧/٢/٢٠١٠ أصدرت المحكمة الإدارية العليا برئاسة المستشار محمد الحسيني رئيس مجلس الدولة وعضوية كل من المستشارين: مجدي العجاتي وسامي عبده وعادل بريك وصلاح الجرواني، نواب رئيس مجلس الدولة، حكمها في قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل بالآتي:

أولاً: بعدم اختصاص القضاء بنظر الطعن في قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز إلى الأسواق الإسرائيلية باعتباره يندرج في أعمال السيادة واعتبارات الأمن القومي المصري، وبالتالي فإنه يخرج عن الرقابة القضائية.

ثانياً: وقف تنفيذ قرارَي رئيس الحكومة ووزير البترول ببيع الغاز إلى إسرائيل لعدم تضمينهما آلية للمراجعة الدورية لكمية الغاز المصدّر وأسعاره خلال مدة التعاقد، مع إلغاء سقف الاسترشاد بسعر البترول الخام عند حد ٣٥ دولاراً.

وأشارت المحكمة في حكمها إلى ضرورة قيام وزارة البترول بمراجعة الحدين الأدنى والأعلى لسعر الغاز المصدّر إلى إسرائيل طبقاً لتطور أسعار الغاز والبترول في السوق العالمية، وبما يتفق مع المصلحة العامة المصرية.

وبعد ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع المسؤولين عن تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بتهمة إهدار المال العام من خلال تصدير الغاز أعواماً طويلة بأسعار أقل كثيراً من الأسعار العالمية، الأمر الذي يُعدّ مخالفة للقانون. وأتهم الوزير الأسبق بالتسبب بخسارة مقدارها ٧١٤ مليون دولار لقطاع البترول، وبالتالي المساهمة في ترُبح حسين سالم.

وكان خط تصدير الغاز إلى إسرائيل هدفاً لعدد من التفجيرات بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير، بدأت في فجر ٢٧ / ٤ / ٢٠١١ حين قام ملثمون بتفجير محطة تجميع الغاز الطبيعي جنوبي العريش باستخدام عبوات ناسفة، وفي ٢١ / ٧ / ٢٠١٢، تكرر الأمر للمرة الخامسة عشرة.

ونظراً إلى عدم التزام إسرائيل بشروط التعاقد، وتنفيذاً للحكم القضائي، فقد أوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل

فضل مصطفى النقيب ومفيد قسوم

٢٠٧ صفحات ١٠ دولارات